

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في  
التوفيق بين الأولويات الوطنية والمقتضيات الجيوأمنية الإقليمية  
" Algerian Security Policy Toward the Sahel Region :  
Balancing National Priorities and Regional Geosecurity  
Imperatives."

بورقبة عبد الصمد<sup>(1)</sup> رباح منال اسمهان<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> جامعة حسيبة بن بوعلـي - الشلف (الجزائر)

a.bouregba@univ-chlef.dz

<sup>(2)</sup> جامعة حسيبة بن بوعلـي - الشلف (الجزائر)

m.rebbah@univ-chlef.dz

مختبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة.

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/09/28

تاريخ الارسال:

2026/04/22

**الملخص:** تتناول هذه الدراسة السياسة الأمنية الجزائرية في ظل التفاعلات المتسارعة بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تسعى المقاربة الجزائرية إلى إيجاد توازن دقيق بين الأولويات الوطنية السيادية وحماية الحدود، وبين المقتضيات الجيو-أمنية التي يفرضها فضاء الساحل المتسم بالهشاشة الأمنية والتهديدات العابرة للحدود. حيث تنطلق هذه الدراسة من إشكالية التكيف الاستراتيجي للجزائر مع تحولات البيئة الإقليمية، مع تسليط الضوء على مبادئ عقيدتها الأمنية القائمة على عدم التدخل، وفي المقابل، تفعيل أدوار الدبلوماسية الأمنية والمبادرات الجماعية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة. تهدف الدراسة إلى تحليل قدرة الفاعل الجزائري على صياغة رؤية أمنية استباقية تضمن استقرار عمقها الاستراتيجي في منطقة الساحل.

المؤلف المرسل: بورقبة عبد الصمد

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية الجزائرية - الأمن القومي - منطقة الساحل - الفضاء

الجيوأمني - العمق الاستراتيجي - التهديدات العابرة للحدود - العقيدة الأمنية.

**Abstract:** This study examines Algerian security policy amidst the accelerating dynamics of the African Sahel region. The Algerian approach seeks to strike a delicate balance between sovereign national priorities—centered on border protection—and the geosecurity imperatives imposed by a Sahelian space characterized by fragility and transnational threats. The research addresses the problem of Algeria's strategic adaptation to regional transformations, highlighting its security doctrine of non-interference while simultaneously activating security diplomacy and collective initiatives to combat terrorism and organized crime. The study aims to analyze the Algerian actor's capacity to formulate a proactive security vision that ensures the stability of its strategic depth in the Sahel.

**key words:** Algerian Security Policy - National Security - The Sahel Region - Geosecurity Space - Strategic Depth - Transnational Threats - Security Doctrine.

#### مقدمة:

تفرض التحولات المتسارعة في البيئة الجيوسياسية المحيطة بالجزائر واقعاً أمنياً معقداً، دفع بصناع القرار الاستراتيجي إلى إعادة قراءة معطيات الأمن القومي وتكييفها مع مقتضيات المرحلة. فبين انسحاب القوى التقليدية (فرنسا) وتنامي الأدوار الدولية الجديدة (روسيا) في مالي، وبين التغيرات الجوهرية في توازنات المنطقة المغاربية إثر التحالفات الاستراتيجية المستحدثة (المغربية-الإسرائيلية)، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات مركبة تتجاوز الأبعاد الظرفية لتمس جوهر استقرار الدولة ومكانتها الإقليمية. وبناءً عليه، انتقلت المقاربة الأمنية الجزائرية من حماية الحدود بمفهومها التقليدي إلى صياغة استراتيجية شاملة تزاوج بين تعزيز القدرات العسكرية وتحديث العقيدة الدفاعية، وبين الدبلوماسية النشطة القائمة على الحلول الإفريقية المستدامة.

## أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تبحث في "ديناميكية التكيف" لدى الدولة الجزائرية تجاه بيئة إقليمية مضطربة وغير مستقرة.

كما تكمن قيمتها العلمية في رصد التحول في الفكر الاستراتيجي الجزائري، وكيفية موازنته بين مبادئه التاريخية (مثل عدم التدخل) وبين ضرورة الاستجابة الاستباقية للتهديدات العابرة للحدود في فضاء الساحل والمغرب العربي.

## إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

إلى أي مدى استطاعت السياسة الأمنية الجزائرية التكيف مع التحولات الجيوأمنية الراهنة في منطقة الساحل والمحيط الإقليمي، وكيف وفقت بين مقتضيات العقيدة الدفاعية الكلاسيكية وضرورات مواجهة التهديدات الهجينة والتدخلات الدولية؟ ويتشعب عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية حول طبيعة التطور في الفكر العسكري الجزائري، ومدى نجاعة الثنائية بين القوة الصلبة والناعمة في احتواء الأزمات الحدودية.

## المنهج المتبع:

لتحليل هذه الظاهرة، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل أبعاد السياسة الأمنية، كما تستعين باقترب "المدرسة الواقعية" في العلاقات الدولية لتفسير سلوك الدولة في الحفاظ على أمنها القومي وسط توازن القوى الإقليمي، بالإضافة إلى التحليل الجيوسياسي لربط الجغرافيا بالمتغيرات الأمنية في فضاء الساحل.

**المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية بين الأولويات ومقتضيات الفضاء الجيوأمني للساحل.**

لا يمكن فهم التحولات الراهنة في السياسة الأمنية الجزائرية دون الغوص في تفاعلات البيئة الجيوأمنية المحيطة بها، والتي شهدت خلال العقد الأخير إعادة تشكيل جذرية لموازن القوى.

إن هذا المبحث يسعى إلى تفكيك المشهد الأمني في فضاء الساحل والمحيط المغاربي، ليس كحالة استاتيكية، بل كديناميكية متغيرة فرضت على الفكر الاستراتيجي الجزائري تحديات غير مسبوقة.

سنتناول في هذا المبحث رصد القوى الفاعلة الجديدة في المنطقة، بدءاً من إعادة تموضع القوى الدولية الكبرى وتأثيراتها على السيادة الإقليمية، وصولاً إلى التحولات الهيكلية في التحالفات الجيوسياسية المتاخمة للحدود الجزائرية.

ومن هذا المنطلق، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب أساسية تستعرض طبيعة التهديدات المركبة، وكيفية انعكاسها على ترتيب أولويات الأمن القومي الجزائري، تمهيداً لفهم آليات التكيف والدفاع التي تبنتها الدولة في مراحل لاحقة من الدراسة.

### **المطلب الأول: التدخلات الأجنبية.**

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تحولات هيكلية عميقة، بدأت بانهيار الاستقرار الإقليمي نتيجة التدخلات العسكرية المباشرة خاصة في ليبيا (2011) ومالي (2013) مما أسس لمرحلة 'عسكرة السلوك الدولي في المنطقة.

هذه التدخلات، التي تفتقر في كثير من جوانبها إلى الغطاء الأخلاقي والمشروعية الدولية، أدت إلى تآكل فعالية التنسيق الأمني الإقليمي، وأفسحت المجال لنشوء مبادرات أمنية خارجية (مثل الشراكة عبر الصحراء ومبادرات دولية أخرى)، وصولاً إلى تشكيل قوة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) التي خضعت لإدارة وتوجيه فرنسي.

أمام هذا الواقع المتغير في العمق الاستراتيجي للجزائر، أضحي تحديث العقيدة العسكرية والأمنية ضرورة استراتيجية ملحة. لا يعني هذا التحديث تحولاً جذرياً في مبادئ الدولة، بل تبني 'مرونة استراتيجية' تسمح للجزائر بالانخراط الفاعل في التكتلات الإقليمية مع صون نزعتها الاستقلالية. ويكمن جوهر هذا التحدي في الموازنة بين حماية الأمن القومي الضيق، وضرورة التعاون الدولي لمجابهة التهديدات العابرة للحدود، مع إيلاء أولوية قصوى لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف عبر بوابة التنمية والحوكمة الرشيدة، بما يحقق استقرار المنطقة وفق تطلعات شعوبها في السيادة والتقدم.

### الفرع الأول: التواجد الروسي بليبيا.

لم تكن التحولات الأمنية في الساحل مجرد أزمات داخلية، بل تعقدت بفعل التدويل العسكري للنزاعات. ويعد التواجد الروسي في ليبيا أحد أبرز هذه المتغيرات الجيوأمنية التي أثرت بشكل مباشر على عمق الجزائر الاستراتيجي. ففي تطور لافت، أكدت القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) في 26 ماي 2020 رصد تواجد عسكري روسي مكثف في ليبيا، تمثل في انتشار طائرات عسكرية في مناطق سيطرة القوات الموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر، مع تركيز استراتيجي على قاعدة 'الجفرة'<sup>1</sup>

يمثل هذا التحرك الروسي تحدياً مركباً للسياسة الأمنية الجزائرية؛ فهو لا يعني فقط تحول ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة بين القوى الكبرى، بل يفرض على الجزائر تحديات جديدة تتعلق بضبط الحدود الجنوبية الشرقية، ومنع تسرب التوترات العسكرية إلى الداخل الجزائري، في ظل تزايد الضغوط الدولية لإنهاء حالة عدم الاستقرار في الجارة الشرقية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - علياء محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، الجزائر أنموذجا (2011-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص 82.

<sup>2</sup> - عبدة قريد، "التدخل الروسي في ليبيا"، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 297.

وفي السياق ذاته، لم تقتصر المخاوف الأمنية على التواجد العسكري النظامي فحسب، بل امتدت لتشمل الأدوار التي تلعبها الشركات العسكرية الخاصة، فقد أكد الجنرال ستيفن تاونسند، قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، على مساعي روسيا الرامية إلى التعتيم على طبيعة وحجم تدخلها في ليبيا، مشيراً إلى أن الطائرات العسكرية التي تم رصدها كانت مخصصة لدعم عناصر مجموعة 'فاغنر'\*، التي اتخذت من الأراضي الليبية منصة لتعزيز حضورها الجيوسياسي.

يمثل وجود هذه المجموعة تحدياً إضافياً للسياسة الأمنية الجزائرية، نظراً لطبيعة عملها التي تدمج بين المهام القتالية المباشرة، والدعم اللوجستي، والاستشارات الأمنية، مما يجعل من الصعب على الدول المجاورة ضبط التوازنات العسكرية في ظل وجود فاعل "غير دولي" يمتلك قدرات جيش نظامي، ويمارس نفوذه في عدة ساحات إقليمية ودولية (أوكرانيا، سوريا، ودول الساحل الإفريقي).

"لم يقف تدخل مجموعة 'فاغنر' الروسية عند حدود الدعم اللوجستي والعسكري لقوات حفتر عبر تزويدها بمنظومات دفاع جوي وأسلحة متطورة بل أدى إلى تحويل ليبيا من مسرح نزاع داخلي إلى ساحة دولية معقدة.

إن هذا التدويل للصراع، وما صاحبه من ارتفاع في وتيرة العنف، نتج عنه تحدٍ استراتيجي مباشر للجزائر: تحول الأراضي الليبية إلى سوق مفتوحة لتجارة الأسلحة، مما

---

\* - الفاغنر: منظمة روسية شبه عسكرية، ظهرت إلى العلن حوالي سنة 2014، شاركت في عدة نزاعات دولية، من بينها أوكرانيا وسوريا وليبيا وبعض دول إفريقيا، حيث تقدم خدمات عسكرية تشمل التدريب والدعم اللوجستي والاستشارات الأمنية والمشاركة في العمليات القتالية، إضافة إلى مهام الحماية والدعم التقني للقوات المتحالفة معها.

أدى إلى تسرب كميات هائلة منها نحو دول الجوار الإفريقي، وهو ما فاقم من حدة التهديدات العابرة للحدود وأثقل كاهل السياسات الأمنية الإقليمية<sup>1</sup>.

أولاً: التنافس في ليبيا ومسار تطوره.

بأفريل 2019 قام اللواء خليفة حفتر بتحريك عسكري لشن عملية "بركان الغضب"<sup>2</sup> بهدف السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس وذلك لفرض واقع جديد بعد عملية سريعة تقدمت فيها قواته من الشمال الشرقي إلى قاعدة الجفرة بالجنوب والتي كانت مركزاً لعملياته لبدأ الهجوم، ومع افتقار حكومة الوفاق بطرابلس للجهوزية والاستعداد، حيث سيطرت قوات حفتر على مدينتي (غريان و ترهونة) جنوب طرابلس، غير أنه ومع المقاومة المنظمة من حكومة الوفاق تم منع قوات حفتر من التقدم إلى العاصمة واقتحامها ومع استمرار العمليات لم يحدث أي تغير ملموس.

كان من أوائل الدول التي قدمت الدعم لخليفة حفتر الإمارات العربية المتحدة ومصر، ثم انضمت فرنسا لاحقاً إلى هذا المسار، فالدعم المصري كان قد بدأ منذ نحو عام 2013 عبر تنفيذ سلاح الجو المصري عمليات استطلاع جوي داخل الأراضي الليبية وصلت إلى منطقة الهلال النفطي<sup>3</sup>.

وبعد إطلاق حفتر لعملية "الكرامة"، توسع الدور المصري ليشمل الدعم الاستخباراتي واللوجستي، حيث تواجدت عناصر استخباراتية مصرية في عدة مدن بشرق

<sup>1</sup> - جيسون باك، المرتزقة والأسلحة في ليبيا، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 134-138.

<sup>2</sup> - Yelgöz Gündüz. an analysis of the libyan ceasefires as part of a peace process. a thesis submitted to the graduate school of social sciences of middle east technical university. in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of science in the department of international relations. 2021.p 70.

<sup>3</sup> - اسلام أمين مصمودي، التدخل الأوروبي في الأزمة الليبية وتأثيره على الأمن القومي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أوروبية، جامعة الجزائر 3، 2023/2022، ص 57.

ليبيا مثل بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق، بهدف رصد تحركات الجماعات المسلحة وتقييم قدراتها<sup>1</sup>.

وقد تم تسجيل وجود مستشارين وضباط إماراتيين في بعض القواعد العسكرية شرق ليبيا، مثل قاعدة الخروبة، فضلا عن تزويد قوات حفتر بطائرات مسيرة أمريكية الصنع استخدمت في عمليات الاستطلاع وتحديد الأهداف خلال المعارك، بما في ذلك العمليات العسكرية المرتبطة بالهجوم على طرابلس<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: النفاذ الروسي إلى مالي.

شهدت مالي سلسلة من الانقلابات العسكرية، بدأت في 18 أوت 2020 بإطاحة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، الذي كان ينظر إليه على أنه مقرب من فرنسا.

تبع ذلك انقلاب ثان في 20 ماي 2021 قاده العقيد عاصمي غويتا، مما أدى إلى تعميق الأزمة السياسية وتصاعد التوتر مع الشركاء الغربيين<sup>3</sup> وهذه الانقلابات لم تكن مجرد تغيير في القيادة، بل عكست استياء شعبيا وعسكريا متزايدا من الفشل في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى شعور متنام بأن الوجود الفرنسي لم يعد يخدم المصالح الوطنية المالية.

في هذا السياق، بدأت السلطات الانتقالية في باماكو بالبحث عن بدائل استراتيجية، وهو ما وجدته في روسيا، التي قدمت نفسها كشريك "سيادي" لا يفرض شروطا تتعلق بالحوكمة أو حقوق الإنسان، بل يركز على مبدأ "الأمن مقابل الموارد".

<sup>1</sup> - علاء فاروق، ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري، المعهد المصري للدراسات والسياسة الاستراتيجية، القاهرة، 2016، ص 9.

<sup>2</sup> - ميهوب الراجحي، "من تسليح حفتر إلى إرشاء مبعوث أممي... تخبط إماراتي في ليبيا"، مجلة ميم، العدد الأول، طرابلس، ديسمبر 2017، ص 3.

<sup>3</sup> - فوزي خلف الله، الطاهر رياحي، "الوضع القانوني لشركة فاغنر في النزاع المالي على ضوء قواعد القانون الدولي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص 330.

بعد مغادرة القوات الفرنسية لقاعدة في تمبوكتو ضمن خطة تقليص القوات، تدخلت مجموعات روسية تابعة لشركة فاغنر، التي يديرها يفغيني بريغوزين المقرب من الرئيس فلاديمير بوتين. ووفق تقرير The Economist، فقد انتشرت قوة متكونة من 450 فردا معظمهم مرتزقة من مجموعة فاغنر<sup>1</sup>، مما يثير تساؤلات حول الوضع القانوني لشركة فاغنر وفق القانون الدولي.

لقد أدى هذا التحول إلى خلق فراغ أمني وسياسي سارعت موسكو لملئه، مستفيدة من تراجع النفوذ الغربي وتزايد السخط الشعبي ضده. هذا التوضع الروسي لم يكن وليد اللحظة، بل جاء ضمن استراتيجية روسية أوسع لإعادة تأكيد نفوذها في القارة الأفريقية، وتحدي الهيمنة الغربية، وخاصة الفرنسية، في مناطق نفوذها التقليدية.

تسعى موسكو إلى كسر الاحتكار الغربي، والفرنسي تحديدا، في منطقة الساحل من خلال تقديم نفسها كشريك "سيادي" يحترم إرادة الأنظمة المحلية، تهدف روسيا إلى إظهار عجز النماذج الأمنية الغربية عن تحقيق الاستقرار، وبالتالي تعزيز مكانتها كقطب موازن في نظام دولي متعدد الأقطاب، ويعد الخطاب المناهض للاستعمار أداة فعالة في هذا السياق لكسب التأييد الشعبي والمؤسسي، حيث تستغل روسيا الإرث الاستعماري الفرنسي لتأجيج المشاعر المعادية للغرب وتقديم نفسها كمحرر من الهيمنة الأجنبية.

أولا: تواجد الفاغنر في مالي.

تأسست مجموعة فاغنر سنة 2014 على يد ضابط الاستخبارات العسكرية الروسية ديميتري أوتكين، وبرز دورها في شرق أوكرانيا خلال أزمة 2014. وقد شاركت في العمليات داخل شبه جزيرة القرم ومناطق دونباس ولوغانسك دعما للانفصاليين المواليين لروسيا ضد الحكومة الأوكرانية. وتشير تقارير إلى ارتباط غير معلن بينها وبين الاستخبارات العسكرية الروسية من حيث التمويل والإشراف، خاصة مع وجود مركز تدريب لها في مولكينو قرب قاعدة عسكرية روسية. ورغم نفي موسكو أي علاقة رسمية، فإن اعتمادها

<sup>1</sup> - فوزي خلف الله، المرجع نفسه، ص 334.

على فاغنر في العمليات الحساسة يتيح لها تقليل الضغوط والمسؤولية الدولية. كما ترفض روسيا تقنين هذه الشركات في قوانينها الداخلية رغم استخدامها المتكرر<sup>1</sup>.

وقد تم الاتفاق على نشر ما بين 500 إلى 1000 عنصر من مرتقة الفاغنر يتراوح أعمارهم ما بين 23 إلى 45 سنة في مالي، ومن ثم بدأت حملة توظيفهم. واعتمادا على التقارير الرسمية للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان، فقد توجهت الفاغنر لمناطق النزاع من أجل مجموعة من الأهداف أهمها<sup>2</sup>:

- تحقيق مكاسب اقتصادية عبر استغلال حالات التوتر وعدم الاستقرار داخل بعض الدول الإفريقية.
  - توظيف شعار مكافحة الإرهاب كوسيلة للسيطرة على الأوضاع الأمنية والسياسية.
  - دعم الأنظمة والحكومات التي تتبنى مواقف متقاربة أو موالية لروسيا.
  - استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة خارج الأطر الدبلوماسية الرسمية، بما يتيح بناء علاقات وتأثير غير مباشر داخل المجتمع الدولي.
- ثانيا: من الفاغنر إلى الفيلق الإفريقي.

انتقلت الاستراتيجية الروسية في الساحل من الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة غير الرسمية إلى هيكل أكثر تنظيما يتبع مباشرة لوزارة الدفاع الروسية، وهو ما يعرف بـ "فيلق أفريقيا" (Africa Corps) ويتركز هذا التواجد بشكل أساسي في دول "تحالف دول الساحل" (AES) التي تضم مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

<sup>1</sup> - لعساوي كريمة، "دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة "فاغنر" في إفريقيا: نموذج ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 364-378.

<sup>2</sup> - لعساوي كريمة، مرجع سابق، ص 371.

وتعتمد موسكو في تمدها على ثلاثة أدوات رئيسية:

1.الأداة العسكرية والأمنية: تقديم الدعم المباشر للأنظمة العسكرية في مواجهة الجماعات الجهادية والحركات الانفصالية، وتزويدها بأنظمة دفاعية وطائرات مسيرة متطورة، وهو ما أكدته تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) حول زيادة صادرات الأسلحة الروسية لأفريقيا في عام 2025.

2.الأداة الاقتصادية: التركيز على قطاع التعدين (الذهب واليورانيوم) والطاقة، حيث تسعى الشركات الروسية للحصول على امتيازات استخراجية مقابل الحماية الأمنية، وهو ما يسمى بـ "مقايضة الأمن بالموارد".

3.الأداة الدبلوماسية والإعلامية: استغلال المشاعر المعادية للاستعمار القديم لتعزيز القوة الناعمة الروسية وتقديم موسكو كشريك "غير مشروط" يحترم السيادة الوطنية.

حتى عام 2026، تشير التطورات إلى استمرار هذا النفوذ رغم الضغوط الدولية ومحاولات الولايات المتحدة إعادة بناء الثقة مع السلطات الانتقالية في باماكو عبر أدوات "الدبلوماسية التجارية" ورفع بعض العقوبات لاستعادة التعاون الاستخباراتي. ومع ذلك، يظل الوجود الروسي حجر الزاوية في العقيدة الأمنية الحالية لمالي، مما يعيد تشكيل التوازنات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي بأكملها.

### المطلب الثاني: موقف الجزائر من التدخل الروسي في الساحل الافريقي.

تتسم المراقبة الجزائرية إزاء التدخل الروسي في منطقة الساحل بطابع تركيبي يبتعد عن الانحياز الثنائي، حيث تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى الموازنة بين مقتضيات عقيدتها السياسية الراضة للتدخل الأجنبي، وضرورات الحفاظ على توازن القوى الإقليمي وأمنها القومي ، وفي ظل تراجع النفوذ الفرنسي و بروز فاعلين دوليين جدد، تتبنى الجزائر استراتيجية استباقية تتسم بـ "الصمت

الاستراتيجي" والتحركات الهادئة؛ وذلك لتعزيز مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، والحيلولة دون تحول الساحل إلى بؤرة للصراع الدولي المفتوح، معتبراً المنطقة امتداداً حيوياً لعمقها الاستراتيجي الذي يستوجب إدارة دقيقة لتداعيات التواجد العسكري الروسي بما يضمن استدامة الاستقرار الإقليمي ويحفظ ريادة الجزائر.

## الفرع الأول: التداعيات المباشرة للتدخل الروسي بالساحل الأفريقي على الجزائر.

على الرغم من عمق الروابط التاريخية والشراكة الاستراتيجية التي تجمع الجزائر بروسيا، إلا أن التدخل الروسي في منطقة الساحل – وتحديداً عبر "مجموعة فاغنر" – قد أفرز تمايزاً جوهرياً في العقيدة الأمنية والسياسية بين الطرفين. ترفض الجزائر منطق "العسكرة" بالاعتماد على الفاعلين غير الحكوميين، مفضلةً انتهاج "دبلوماسية ناعمة" تركز على التنمية كأداة مستدامة لتحقيق الاستقرار الإقليمي؛ وهو ما تجسد في الخطاب الرسمي الجزائري الذي انتقد توظيف الموارد المالية في تمويل المرتزقة بدلاً من توجيهها نحو مشاريع التنمية المحلية.

وبناءً عليه، يمثل التواجد العسكري الأجنبي (الروسي والتركي) في الساحل وليبيا تحدياً مباشراً للرؤية الجزائرية، حيث تضع الجزائر خطأً فاصلاً بين علاقاتها الثنائية مع موسكو وبين معارضتها الصريحة لأي وجود عسكري أجنبي في عمقها الاستراتيجي، كونه يهدد أمنها القومي ويقوض استقرار جوارها المباشر<sup>1</sup>.

تجد الجزائر نفسها في وضع معقد؛ فهي ترتبط بشراكة استراتيجية تاريخية مع روسيا، لكنها في الوقت ذاته تنظر بعين الريبة إلى الدور الروسي في حديقته الخلفية ويمكن تقسيم الموقف الجزائري إلى مستويين:

<sup>1</sup> - Ivan U. Klyszcz on Russia's strategic maneuvers in Algeria and Mali's security dynamics. Idile. 2025. P 04.

- الموقف الرسمي المعلن: تلتزم الجزائر بالدبلوماسية الهادئة، لكن الرئيس عبد المجيد تبون انتقد صراحة استخدام "المرتزقة" في المنطقة، معتبرا أن الحلول العسكرية البحتة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمات.

- الموقف الضمني والمخاوف الأمنية: تخشى الجزائر من أن يؤدي النهج الروسي العنيف في مالي إلى انهيار المسارات السياسية، وهو ما تجسد في إلغاء المجلس العسكري المالي لـ "اتفاق الجزائر للسلام" في جانفي 2024. هذا الإلغاء، المدعوم ضمنيا بالغطاء الأمني الروسي، دفع الجزائر نحو أزمة دبلوماسية حادة مع جيرانها الجنوبيين وصلت إلى حد سحب السفراء في أبريل 2025 بعد حادثة إسقاط طائرة مسيرة مالية على الحدود.

### الفرع الثاني: الموقف الجزائري بين التوازن الدبلوماسي والقلق الأمني

تتأرجح المقاربة الجزائرية تجاه التمدد الروسي في الساحل بين ضبط النفس الدبلوماسي الناجم عن إرث الشراكة الاستراتيجية مع موسكو، وبين الضرورات الأمنية الملحة التي يفرضها استقرار الحدود الجنوبية.

ويمكن تلخيص ملامح هذا الموقف في الأبعاد التالية:

أولاً: ازدواجية التعامل (التحفظ دون تصعيد) تتجنب الدبلوماسية الجزائرية التصادم المباشر مع روسيا، مفضلةً النقد الضمني الذي يركز على "أولوية التنمية" مقابل "عسكرة الحلول". يعكس هذا التوجه محاولة للحفاظ على قنوات التواصل مع موسكو، مع تسجيل موقف مبدئي رافض لمنطق الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة (الفيلق الأفريقي) في إدارة أزمات المنطقة.

ثانياً: تآكل الدور الريادي الإقليمي: كشف الغطاء العسكري الروسي في مالي عن تحدٍ مباشر للنفوذ الجزائري؛ إذ منح هذا الوجود "المجلس العسكري المالي" غطاءً للتمرد على الالتزامات الدولية، مما أدى إلى:

- التحلل من الاتفاقيات: التخلي الرسمي عن "اتفاقيات السلم والمصالحة" (اتفاق الجزائر 2015).

- القطيعة السياسية: تدهور العلاقات إلى حد توجيه اتهامات بالغة الحساسية للجزائر برعاية الإرهاب مطلع عام 2025، مما يعكس تحولاً جذرياً في ديناميكيات الساحل على حساب الدور الوسيط للجزائر.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: الانعكاسات على الأمن القومي الجزائري والاستقرار الإقليمي.  
أدى التواجد الروسي إلى تغيير جذري في طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية، مما فرض تحديات غير مسبقة على صانع القرار في الجزائر:  
أولاً: عسكرية الحدود وتكاليف الاستنزاف.

اضطرت الجزائر لزيادة إنفاقها العسكري وتكثيف تواجد قوات النخبة على طول الحدود الجنوبية لمواجهة تداعيات العمليات العسكرية الروسية-مالية المشتركة. معركة "تن زواتين" في يوليو 2024، التي شهدت مقتل العشرات من عناصر "فاغنر" والجيش المالي على مقربة من الحدود الجزائرية، كشفت عن هشاشة الوضع الأمني واحتمالية انتقال الصراع مباشرة إلى الأراضي الجزائرية.<sup>2</sup>

ثانياً: إحياء النزعات الانفصالية العابرة للحدود.  
تخشى الجزائر من أن يؤدي سحق الحركات السياسية في شمال مالي (الأزواد) إلى إحياء النزعات الانفصالية الراديكالية، فغياب الحل السياسي، الذي كانت الجزائر تضمّنه عبر "اتفاق السلم والمصالحة"، يترك فراغاً تملؤه الحركات المسلحة التي قد تستهدف العمق الجزائري في حال شعرت باليأس من المسارات الدبلوماسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الرحمن خرماسة، التوترات الجزائرية المالية: تحليل مقاربات نظرية وتحولات استراتيجية في الأمن الإقليمي، 2025، ص 05.

<sup>2</sup> - جريدة الجنوب الكبير، الصادرة في: 01 أوت 2024، العدد 531، ص 12.

<sup>3</sup> - عبد السلام دخيل، مرجع سابق، ص 09.

### ثالثا: الأزمة الإنسانية وتدفقات الهجرة.

تسبب النهج العسكري الروسي في موجات نزوح جماعي نحو الجنوب الجزائري، هذا الضغط الديموغرافي يمثل عبئا اقتصاديا وتهديدا أمنيا محتملا عبر تسلل عناصر متطرفة، مما استوجب تشديد الرقابة الحدودية.

### رابعا: تحدي "السيادة الوطنية" والتدخل الأجنبي.

تبنى الجزائر عقيدة صارمة ترفض تواجد القواعد العسكرية الأجنبية أو المرتزقة على حدودها، التواجد الروسي، رغم كونه من "حليف"، يكسر هذه القاعدة ويجعل المنطقة ساحة لتصفية الحسابات الدولية (روسيا ضد الغرب)، وهو ما تحاول الجزائر تجنبه عبر التمسك بمبدأ "عدم الانحياز" النشط.

يمثل التواجد الروسي في الساحل سلاحا ذا حدين بالنسبة للجزائر، فبينما يوفر ثقلا موازنا للنفوذ الغربي، فإنه يقوض الدور التقليدي للجزائر كصانع سلام إقليمي ويجلب عدم الاستقرار إلى حدودها المباشرة.

إن نجاح المقاربة الجزائرية مستقبلا يعتمد على قدرتها على إقناع موسكو بأن استقرار الساحل يمر عبر الحلول السياسية والتنمية الاقتصادية (مثل مشروع TSGP) وليس فقط عبر الفوهات العسكرية وستبقى الجزائر مضطرة للسير على حبل مشدود، موازنة بين حاجتها لروسيا كحليف استراتيجي وضرورة حماية أمنها القومي من تداعيات "المغامرات" العسكرية غير المحسوبة في الساحل.

### المطلب الثالث: موقف الجزائر من الانسحاب الفرنسي.

تجد الجزائر نفسها اليوم أمام واقع جيوسياسي بالغ التعقيد في منطقة الساحل، حيث تتداخل تداعيات الانسحاب العسكري الفرنسي مع تنامي النفوذ الروسي، مما يفرض على الدبلوماسية الجزائرية إدارة "سيولة أمنية" تهدد عمقها الاستراتيجي. فبينما خَلَف الانسحاب الفرنسي فراغاً أمنياً قوض استقرار الجوار المباشر، جاء التمدد الروسي -عبر أنماط عسكرية مثيرة للجدل كـ"الفيلق الأفريقي"- ليصطدم بالعقيدة الأمنية الجزائرية التي تفضل المقاربات التنموية والحلول السياسية على حساب "عسكرة" المنطقة.

وقد أدى هذا التباين في الرؤى إلى توترات في العلاقات بين الجزائر وبعض دول الساحل، وتجلّى ذلك بوضوح في تحلل السلطة الانتقالية في مالي من "اتفاقيات السلم والمصالحة" (2015) برعاية جزائرية، وتوجهها نحو بدائل عسكرية دولية، مما مثل ضربة للريادة الإقليمية الجزائرية التي لطالما اعتمدت على "الصمت الاستراتيجي" والوساطة الهادئة. وبناءً عليه، تعيش الجزائر حالة من الضبط الدقيق؛ فهي من جهة تسعى للحفاظ على علاقات استراتيجية مع موسكو، ومن جهة أخرى ترفض الانجرار إلى سياسات "تعهد الأمن" للمرتزقة، متمسكةً بضرورة الحلول الوطنية كضمانة وحيدة للاستقرار.

وهكذا، يظل التحدي الراهن أمام صانع القرار في الجزائر هو كيفية التحصين ضد تداعيات صراع القوى الدولية في جواره المباشر، دون التخلي عن ثوابت السيادة الوطنية أو الانزلاق إلى مستنقع التدخل العسكري المباشر في منطقة أصبحت تمثل تهديداً للأمن القومي الجزائري.

## الفرع الأول: السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي الدوافع الأمنية والاستراتيجية.

تستند الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى موروث استعماري عميق رسخ التبعية الهيكلية لدول المنطقة، حيث دأبت باريس منذ مرحلة ما بعد الاستقلال على تأمين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية من خلال دعم نخب سياسية وعسكرية موالية.

وقد اتخذ هذا الحضور طابعاً عسكرياً متواتراً، تجسد في نحو أربعين تدخلاً عسكرياً منذ الستينيات، وتطور إلى استراتيجية أمنية راهنة تقوم على نشر الآلاف من القوات وتأطير الجيوش المحلية عبر اتفاقيات التدريب والتعاون التقني؛ وذلك لمواجهة التهديدات الإرهابية والحفاظ على نفوذها في فضاء حيوي تواجه فيه تحديات متصاعدة. وفي هذا الإطار، تسعى السياسة الفرنسية في جوهرها إلى تحقيق هدفين رئيسيين<sup>1</sup>:

- تجهيز الجيوش الوطنية وتأهيلها لمواجهة التحديات الأمنية وتحقيق الاستقرار في بلدانها وحماية أراضيها وسيادتها.
  - ضمان استمرار سيطرة فرنسا على مستعمراتها السابقة، بما يحافظ على تبعيتها السياسية والأمنية والاقتصادية.
- كما أقامت فرنسا قواعد عسكرية في عدد من الدول، منها قاعدة عسكرية في جيبوتي تعد نقطة انطلاق لوجودها العسكري في المنطقة، بالإضافة إلى قاعدة في أبيدجان بساحل العاج. وقد تدخلت فرنسا عسكرياً بشكل مباشر في مالي، خاصة بعد تدخلها العسكري في ليبيا عقب ثورة 2011 بمشاركة حلفائها في حلف شمال الأطلسي، وهو ما

<sup>1</sup> - Adel Zaqagh, Soufiane Mansouri, "The African Coast and the French security strategy towards a new geopolitical security monitoring," Algerian journal of security and development, issue seven (7), (July 2014), pp. 105-106

أدى إلى عودة آلاف المقاتلين الطوارق الذين كانوا ضمن قوات القذافي إلى بلدانهم، خاصة مالي، وهم يحملون أسلحة متنوعة.

في تلك الفترة، شهدت مالي أزمة داخلية عام 2012 نتيجة تمرد الطوارق بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بدعم من تنظيمات جهادية نشطة في المنطقة، وتمكنت من السيطرة على مناطق واسعة في شمال البلاد.

دفع هذا الحكومة المالية إلى طلب مساعدة عسكرية من فرنسا، وهو ما تحقق بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم \* 2085 لاستعادة الأمن والاستقرار في مالي ومكافحة الإرهاب. استندت فرنسا إلى هذا القرار لتبرير تدخلها العسكري استجابة لطلب الحكومة المالية، معتبرة أن تدخلها يندرج في إطار الحرب على الإرهاب وليس تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد.

وبناء على ذلك، تدخلت فرنسا عسكريا في مالي ضمن عملية سرفال (2013-2014)، ثم وسعت تدخلها ليشمل دولا أخرى في المنطقة من خلال عملية برخان (2014-2022)، بهدف فرض السيطرة الأمنية وبسط سلطة الدول على أراضيها في مواجهة تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن السكان والمصالح الفرنسية على حد سواء، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام. أما على المستوى الاقتصادي، فلا يمكن اغفال المصالح الاقتصادية في السياسة الفرنسية تجاه الساحل.

فمن خلال تدخلها في المنطقة، تسعى فرنسا إلى حماية استثماراتها القائمة، وتأمين وصول شركاتها إلى الموارد الطبيعية، وضمان أسواق خارجية لمنتجاتها من خلال حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية، بحيث تحاول فرنسا تعزيز مكانتها في النظام

---

\*- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2085، المتخذ بالإجماع في 20 ديسمبر 2012، أذن بنشر بعثة الدعم الدولية الأفريقية إلى مالي. أشار القرار إلى القرارات السابقة المتعلقة بالنزاع في شمال مالي، بما في ذلك القراران 2056 و 2071 في الإذن باتخاذ إجراء.

الدولي باعتباره هدفا استراتيجيا تسعى إلى تحقيقه، إلا أنها واجهت تحديات عدة نتيجة إخفاق سياستها الأمنية والعسكرية في تحقيق الاستقرار وإرضاء الدول المعنية.

### الفرع الثاني: الانسحاب الفرنسي:دوافع القرار وتأثيراته على الجزائر.

لم تكن فرنسا للتخلي بكل بساطة على كنزها الافريقي، بل انزلت نحو هذا الانسحاب مرغمة، بدأ المشهد بانقلاب مالي الأول في أوت 2020، حين أطاح العقيد عاصمي غويتا بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، ثم تكرر الأمر في جانفي 2022 حين دفعت قوات مالية القوات الفرنسية من قاعدتها في تمبكتو، وبلغ ذروته في فيفري 2022 حين طلبت مالي رسميا انسحاب العملية الفرنسية برخان من أراضيها.

ليأتي في الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ويعلن سحب القوات العسكرية الفرنسية من مالي بعد تسع سنوات من التدخل العسكري في المنطقة يوم 17 فيفري 2022. وقد جاء هذا الانسحاب بعد الفشل في تحقيق الأمن والاستقرار، وأحد الأسباب الرئيسية لمراجعة الاستراتيجية الفرنسية خاصة فيما يتعلق بعملية برخان التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها. فبدلا من تحسين الوضع الأمني، شهدت العملية زيادة في الخسائر وتصاعدا في التمرد وتراجعا في الدعم الشعبي لها على المستويين المحلي والفرنسي.

وما أن كسر هذا الجدار حتى تهاوت الحصون الأخرى، ففي جانفي 2023 منحت بوركينا فاسو القوات الفرنسية مهلة شهرا واحدا للرحيل، وفي ديسمبر 2023 أعلن اكتمال انسحاب القوات الفرنسية من النيجر في أعقاب انقلاب جويلية 2023.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محفوظ ولد السالك، استراتيجية الانسحاب والطردي دول الساحل: سيادة معلقة بين التحرر والتبعية، مركز الجزيرة للدراسات، 2025، ص 03.

تزامن هذا الانسحاب العسكري مع تراجع واضح في شبكة النفوذ السياسي الفرنسي في المنطقة. فقد شهدت مجموعة الساحل الخمس<sup>1</sup> (G5 Sahel) تفككا فعلياً عقب انسحاب كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو منها في ديسمبر 2023. كما جرى إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، بناء على طلب صريح من الحكومة المالية.

وفي سياق إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، أعلن في سبتمبر 2023 عن تأسيس تحالف دول الساحل (AES)\* كإطار بديل يضم المجالس العسكرية الحاكمة في الدول الثلاث، ضمن تكتل يتبنى خطاباً سيادياً واضحاً يعارض الوجود الفرنسي، بل ويبيد تحفظاً واسعاً تجاه الحضور الغربي عموماً في المنطقة.

وفي جانفي 2024، أعلنت هذه الدول أيضاً انسحابها من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وهو ما مثل خطوة حاسمة أنهت آخر الروابط المؤسسية التي كانت تربطها بالمنظومة الإقليمية المرتبطة تقليدياً بالنفوذ الفرنسي والغربي.

كما دخلت المبادلات التجارية بين مالي وفرنسا مرحلة من التذبذب والانخفاض. وتشير بيانات مديرية الجمارك الفرنسية إلى أن حجم التبادل التجاري تراجع بنحو 6.7 %

<sup>1</sup> - Le G5 Sahel, en réaction à la mutation de l'environnement stratégique sahélien, politiques régionales de coopération et niveaux d'engagement des États membres, publié le 28 Février 2018, consulté le 6 Octobre 2025, p 02.

\*- تحالف دول الساحل (AES) هو تكتل دفاعي وسياسي واقتصادي، أنشأته المجالس العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر في 16 سبتمبر 2023 (وتطور لكونفدرالية في 2024)، لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، وإنهاء النفوذ الفرنسي، والانسحاب من مجموعة "إيكواس". يهدف التحالف إلى تحقيق سيادة أمنية وتنمية مستقلة.

ليبلغ حوالي 340 مليون يورو عام 2023، كما اتجهت الصادرات الفرنسية إلى مالي نحو الانخفاض لتستقر عند قرابة 327 مليون يورو<sup>1</sup>.

وفي المقابل، تراجعت واردات فرنسا من مالي بشكل كبير، إذ انخفضت بنسبة 23%، خاصة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها الذهب الذي سجل انخفاضا ملحوظا. كما شمل التراجع بعض المنتجات الزراعية والسمكية.

وعلى صعيد التعاون التنموي، شهدت برامج التعاون بين البلدين توقفا شبه كامل بسبب توتر العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة الفرنسية والمجلس العسكري في مالي، رغم أن قيمة المساعدات الفرنسية كانت تقدر بحوالي 40 مليون يورو سنة 2021.

والمفارقة أن هذا الانسحاب الفرنسي لم يحسن الوضع الأمني في المنطقة بل فاقمه؛ فوفق لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024، باتت مالي والنيجر وبوركينا فاسو ضمن أكثر دول العالم تضررا من الإرهاب.

وكانت الحصيلة الأشد مأساوية الهجوم الكبير لتنظيم القاعدة على بامako في سبتمبر 2024، الذي كشف عن هشاشة الأمن المالي في غياب الغطاء الدولي، وبما يثبت أن المشكلة لم تكن في فرنسا بالضبط بل في منظومة التدخل الخارجي بأسرها حين تفتقر إلى بعد تنموي حقيقي.

- يشير الواقع الأمني في المنطقة إلى انتشار الإرهاب بدلا من احتوائه، مما أدى إلى استمرار معاناة السكان في دوامة من العنف والفقر والنزوح القسري. يمكن تلخيص أسباب الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي في النقاط التالية:

<sup>1</sup> - محمد رحالي، "تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.. الاستراتيجيات والتداعيات"، مجلة الدراسات الإيرانية دراسات وأبحاث علمية متخصصة مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، العدد 22، 2025، ص 113.

- تزايد الرفض الشعبي للوجود الفرنسي: في دول الساحل، نتيجة عدم وفاء فرنسا بوعودها بدعم القوات المحلية في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن.
- الضغوط الداخلية في فرنسا: حيث أبدى الرأي العام استياءه من التدخل العسكري في المنطقة، مطالبا الحكومة بالتركيز على إصلاح الأوضاع الداخلية وتجنب الخسائر البشرية والمادية.<sup>1</sup>
- الإطاحة بالنخب الموالية لفرنسا: في مالي والنيجر وبوركينا فاسو عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية، وصعود نخب عسكرية لا تتحالف مع فرنسا إلى السلطة.
- غياب البعد التنموي في الاستراتيجية الفرنسية: وتركيزها على الجانب الأمني فقط، رغم أن الأزمة في دول الساحل متعددة الأبعاد ولا تقتصر على التهديدات الأمنية.
- الحملات الإعلامية الروسية: التي قادتها روسيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي استهدفت شعوب دول الساحل وأسهمت في تأجيج الرفض الشعبي للوجود الفرنسي.
- تعقيد الوضع الأمني في دول الساحل: على مختلف المستويات، سواء في مجال الحكم الذي يتسم بضعف الديمقراطية وانتشار الفساد والانقلابات العسكرية، أو على المستوى العسكري نتيجة ضعف السيطرة الأمنية على المناطق المختلفة، وهو ما استغلته التنظيمات الإرهابية لتنفيذ عملياتها.

<sup>1</sup> - محمد رحالي، مرجع سابق، ص 115.

خاتمة: ختاماً، حاولت هذه الدراسة تفكيك طبيعة الموقف الجزائري تجاه التحولات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة الساحل الإفريقي، لا سيما في ظل تراجع النفوذ الفرنسي والتوغل الروسي. وقد أثبتت الدراسة أن الجزائر لا تنتهج سياسة "الرفض أو القبول" المطلقة، بل تتبنى استراتيجية "توازن استراتيجي" مرنة تحاول من خلالها الموازنة بين ثوابت دبلوماسيتها القائمة على عدم التدخل، وضرورات حماية أمنها القومي في فضاء يمثل منبع التهديدات الأمنية.

### أهم النتائج المتوصل إليها:

- تأكل آليات الوساطة التقليدية: أدى دخول فاعلين دوليين جدد (مثل روسيا) واستبدال المقاربة التنموية بالحلول العسكرية (المرتزقة)، إلى إضعاف الزخم الذي كانت تتمتع به الوساطة الجزائرية، وتجلّى ذلك في تنصل بعض دول الساحل من الالتزامات الدولية (مثل "اتفاقات الجزائر 2015").
- ثقل الأعباء الأمنية: أدى الفراغ الأمني الذي خلفه الانسحاب الفرنسي، وتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، إلى تحويل الحدود الجنوبية للجزائر إلى منطقة توتر دائم، مما فرض أعباءً مالية ولوجستية إضافية على الدولة لتعزيز قدراتها الدفاعية.
- فشل المقاربات الخارجية: خلصت الدراسة إلى أن السياسات الأمنية الأجنبية (سواء الفرنسية السابقة أو الروسية الحالية) أثبتت قصورها في تحقيق الاستقرار المستدام؛ لكونها أغفلت البعد التنموي والسياسي للأزمة.

## التوصيات والمقترحات:

بناءً على ما سبق نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تبني الجزائر استراتيجية استباقية تتجاوز "الصمت الاستراتيجي" نحو "الفاعلية الاستراتيجية"، وذلك عبر المقترحات التالية:
- تحديث أدوات الدبلوماسية الوقائية: ضرورة الانتقال من دور "الوسيط التقليدي" إلى "الفاعل الإقليمي المبادر"، من خلال تقديم مبادرات تنموية اقتصادية ملموسة تُقدم كبديل للحلول الأمنية العسكرية، لتعزيز الثقة مع شعوب وأنظمة الساحل.
- استثمار "القوة الناعمة": تكثيف التعاون في مجالات التعليم، الصحة، والبنية التحتية مع دول الجوار، لخلق عمق استراتيجي يعتمد على المصالح الاقتصادية المشتركة لا على التبعية الأمنية.
- تطوير العقيدة الأمنية الحدودية: الرفع من كفاءة الرقابة التقنية والتكنولوجية على الحدود الجنوبية، بالتوازي مع تعزيز التنسيق الاستخباراتي الإقليمي بعيداً عن تدخل القوى الكبرى، للحد من مخاطر انتقال التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.
- تفعيل الآليات الإفريقية: الضغط نحو تفعيل حقيقي لمبدأ "حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية" من خلال مؤسسات الاتحاد الإفريقي، لتقليل مساحة المناورة أمام القوى الدولية التي تسعى لتحويل الساحل إلى ساحة صراع نفوذ.
- إن أمن الجزائر القومي في هذه المرحلة الحساسة يتطلب رؤية متكاملة تزاوج بين الصرامة العسكرية في حماية الحدود، والمرونة الدبلوماسية في استعادة الثقة مع الجوار الإقليمي، بعيداً عن تجاذبات القوى الدولية.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً/ قائمة المصادر

#### أ- الاتفاقيات:

- 1- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2085، المتخذ في 20 ديسمبر 2012، بشأن الإذن بنشر بعثة الدعم الدولية الأفريقية إلى مالي.

### ثانياً/ قائمة المراجع

#### أ- الكتب:

- 1- خرماسة، عبد الرحمن، التوترات الجزائرية المالية: تحليل مقاربات نظرية وتحولات استراتيجية في الأمن الإقليمي، (د.ط)، دار النشر غير مذكورة، الجزائر، 2025.
- 2- فاروق، علاء، ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري، (د.ط)، المعهد المصري للدراسات والسياسة الاستراتيجية، القاهرة، 2016.

#### ب- الرسائل الجامعية:

- 1- المنصوري، علياء محمد عبد الجواد، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، الجزائر أنموذجا (2011-2021)، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021.
- 2- مصمودي، إسلام أمين، التدخل الأوروبي في الأزمة الليبية وتأثيره على الأمن القومي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.

#### ج- المقالات في المجلات:

- 1- الراجحي، مهوب، "من تسليح حفتر إلى إرشاء مبعوث أممي... تخبط إماراتي في ليبيا"، مجلة ميم، طرابلس، العدد 01، 2017، ص 03.
- 2- رحالي، محمد، "تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.. الاستراتيجية والتداعيات"، مجلة الدراسات الإيرانية، إيران، العدد 22، 2025، ص ص 113-115.
- 3- عيدة، قريد، "التدخل الروسي في ليبيا"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 297.
- 4- خلف الله، فوزي، ورياحي، الطاهر، "الوضع القانوني لشركة فاغنر في النزاع المالي على ضوء قواعد القانون الدولي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص ص 330-334.

5- لعساوي، كريمة، "دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة "فاغنر" في إفريقيا: نموذج ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 364-378.

د- المقالات على مواقع الإنترنت:

- 1- جريدة الجنوب الكبير، "عدد 531"، 01 أوت 2024، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026.
  - 2- ولد السالك، محفوظ، "استراتيجية الانسحاب والطرْد في دول الساحل: سيادة معلقة بين التحرر والتبعية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2025، تاريخ الاطلاع: 21 أبريل 2026
- المراجع باللغة الأجنبية:

-1Pack, Jason, **Mercenaries and Weapons in Libya**, 1st ed., Strategic Studies Institute, 2021.

-2Gündüz, Yelgz, **An analysis of the libyan ceasefires as part of a peace process**, Master Thesis, Middle East Technical University, Turkey, 2021.

-3Zaqagh, Adel, and Mansouri, Soufiane, "**The African Coast and the French security strategy towards a new geopolitical security monitoring**", Algerian Journal of Security and Development, Issue 7, July 2014, pp. 105-106.

-4Klyszcz, Ivan U., "**On Russia's strategic maneuvers in Algeria and Mali's security dynamics**", 2025, Retrieved: April 21, 2026.